الأمم المتحدة

E/2011/L.35

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
11 July 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، غونزالو غوتييريس رينال (بيرو)، بناء على مشاورات غير رسمية

التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية و ٢٣٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢٢٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٧٧/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، و ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ١/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢٢/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية ٢٠٨/٦٢،

150711 150711 11-41567 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يعيد تأكيد أهمية الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، والذي تضع الجمعية العامة من خلاله توجيهات أساسية على نطاق المنظومة في مجال السياسة العامة لأغراض التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري،

وإذ يقر بأهمية تقديم المساعدة بهدف مواجهة التحديات التي تعترض سبيل تحسين ظروف حياة الإنسان عن طريق تنفيذ القرار ٦٢/٢٠٨،

وإذ يشير إلى الدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنسيق وإسداء التوجيه لمنظومة الأمم المتحدة بما يكفل تنفيذ التوجهات التي تحددها الجمعية العامة في مجال السياسات على نطاق المنظومة وفقا لقرارات الجمعية ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٨ وغيرها من القرارات ذات الصلة بالموضوع،

وإذ يحيط علما مع التقدير بتقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس في إطار الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية[(١)]،

تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠٠٩[(٢)]، ويشير إلى الجزء المتعلق بتحسين نظام تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية من قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩ ويتطلع إلى تنفيذه؛

---

(١) تقرير الأمين العام عن النتائج التي تحققت والتدابير والعمليات المنفذة في إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (E/2011/112)؛ وتقرير الأمين العام عن إجراء تحليل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠٠٩ (A/66/79-E/2011/107)؛ وتقرير الأمين العام عن أداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تكاليفه ومنافعه (E/2011/86) وتقرير الأمين العام عن تبسيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومواءمته (E/2011/88).

(٢) تقرير الأمين العام عن إجراء تحليل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠٠٩ (A/66/79-E/2011/107).

النتائج التي تحققت والتدابير والعمليات المنفذة في إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨

٢ - **يحيط** بالخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨؛

٣ - **يرحب** بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويدعو أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى أن تطور تقسيم العمل فيما بينها بغية الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات البلدان في مجال تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويدعو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم الجهود الرامية إلى زيادة انتظام التقييمات، بما في ذلك من خلال إجراء تقييمات مشتركة لأثر نمو عدد المبادرات المشتركة، كالبرمجة والبرامج المشتركة، التي ترمي إلى تشجيع الوكالات على أن تعمل سويا، كل حسب ولايته، من أجل المساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٤ - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المعنية، ومن ضمنها مؤسسات بريتون وودز، إلى استكشاف المزيد من السبل لتحسين التعاون والتنسيق، بما في ذلك في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من تلقي المساعدة إلى تحقيق التنمية، ويشمل ذلك زيادة مواءمة الأطر الاستراتيجية والأدوات والطرائق وترتيبات الشراكة، في مراعاة تامة لأولويات الحكومات المستفيدة، ويشدد، في هذا الصدد، على أهمية الاضطلاع، تحت إشراف السلطات الوطنية، بتعزيز الاتساق بين الأطر الاستراتيجية الموضوعة من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومن جانب المؤسسات المالية الدولية المعنية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، مع الحرص على المحافظة على الوحدة المؤسسية والولايات التنظيمية لكل مؤسسة على حدة وعلى الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، حيثما وجدت؛

٥ - **يرحب** بالاجتماعات الحكومية الدولية للبلدان المنفذة فيها برامج نموذجية المعقودة بمابوتو في أيار/مايو ٢٠٠٨، وكيغالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وهانوي في حزيران/يونيه ٢٠١٠، ويحيط علما مع التقدير بإعلانات مابوتو وكيغالي وهانوي، ويتطلع إلى نتائج المؤتمر الحكومي الدولي المزمع عقده بعنوان ''الأداء الموحد'' بمونتيفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، في ضوء مراعاة مبدأ تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني وعدم وجود نهج ''واحد يناسب الجميع''؛

أداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تكاليفه ومنافعه

٦ - **يدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ نظام الإدارة والمساءلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، بما في ذلك تدابير الحماية الوظيفية لنظام المنسقين المقيمين، من أجل كفالة أداء نظام المنسقين المقيمين على نحو أمثل يعكس إسهامات منظومة الأمم المتحدة ككل ويعزز تنفيذ مبدأ المساءلة المتبادلة داخل فريق الأمم المتحدة القطري؛

٧ - **يشجع** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تحسين الروابط بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين وثائق البرامج والمشاريع الموضوعة على مستوى الوكالات، مع مراعاة ولاياتها المتخصصة ونماذج سير عملها، ويلاحظ في هذا السياق الجهود التي تبذلها بعض البلدان المستفيدة من البرنامج من أجل تحسين الروابط عن طريق إعداد برامج قطرية مشتركة؛

٨ - **يدعو** مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إجراء استعراض لطرائق التمويل القائمة دعما لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك الترتيبات المناسبة لتقاسم العبء فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، وتضمينه توصيات لتحسين توفير الموارد لنظام المنسقين المقيمين وتزويده بالدعم، على الصعيد القطري، على أن يقدم الأمين العام تقريرا عنه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٩ - **يدعو** الأمين العام إلى أن يكفل تحسين المشاورات التي يجريها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلاهما قبل تقديم توصيات نهائية في إطار عملية اختيار المنسقين المقيمين في البلدان التي يحتمل أن تحتاج إلى عمليات كبيرة في مجال الاستجابة للحالات الإنسانية؛

١٠ - **يحث** اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على استعراض الأنظمة والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية وتنقل الموظفين فيما بين الوكالات لكفالة مؤازرتها للمسارات المهنية لموظفي منظومة الأمم المتحدة الذين يعملون بصفة منسقين مقيمين، ووضع سياسة عامة على نطاق المنظومة لدعم الموظفين المؤهلين المنتسبين لمختلف المناطق الجغرافية والوكالات، ممن يتقدمون بطلب تقييم المنسقين المقيمين؛

تبسيط إجراءات الأمم المتحدة الإنمائي ومواءمتها

١١ - **يحث** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تعيين إجراءات سير العمل التي تبشر بجني أكبر الفوائد من عملية التبسيط والمواءمة وتسريع تنفيذها، طبقا للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة؛

١٢ - **يشجع** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على القيام، ضمن نظمها الحالية المتعلقة بالتخطيط والميزانية والتقييم، بالإفادة عما ينجم عن تحسين عمليات سير العمل من وفورات في التكاليف، ويطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في هذا الصدد، أن تدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في وضع مؤشراتها على الصعيد القطري لإضفاء طابع الكفاءة على ممارساتها المتعلقة بسير العمل في إطار العملية التي أعلنتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٠؛

١٣ - **يحث** مقر الأمم المتحدة على تحديد الاهتمام باحتياجات أفرقة الأمم المتحدة القطرية واتخاذ مبادرات جريئة من أجل إزالة العراقيل وإتاحة المجال الكافي للابتكار على الصعيد القطري؛

المبادئ التوجيهية للاستعراض الرباعي الشامل للسياسات المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٢

١٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يولي عناية خاصة، في تقريره عن الاستعراض الرباعي الشامل للسياسات المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٢ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، للأمور التالية:

(أ) المرحلة التي بلغها تنفيذ الإجراءات التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٨؛

(ب) تعيين التدابير والأعمال والقرارات المحددة اللازمة لمواصلة تحسين جدوي وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، فضلا عن فعاليتها وكفاءتها وتناسقها، وذلك في ضوء مراعاة نتائج التقييم المستقل لمبادرة ''الأداء الموحد'' وكذلك تقارير التقييمات القطرية؛

(ج) استعراض التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة تولي زمام الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة وقيادتها على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق استعمال النظم الإدارية الوطنية، وتحديد الخطوات الأخرى المطلوبة في هذا الصدد؛

(د) إجراء تقييم لأداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك قدرته على تمثيل منظومة الأمم المتحدة برمتها ودعمها على الصعيد القطري، بالتماشي مع الأولويات الإنمائية الوطنية، والقيام، عند الضرورة، بتقديم توصيات بشأن التدابير اللازمة في هذا الصدد؛

(هـ) تقديم مزيد من المقترحات الرامية إلى تأمين تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، تمويلا كافيا وثابتا وقابلا للتنبؤ؛

(و) الإفادة عن المناقشات التي تعقدها مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بشأن بلوغ الكمية اللازمة من الموارد الأساسية؛

(ز) قيام الوكالات باستعراض السياسات الحالية المتعلقة باسترداد تكاليف الدعم المتعلقة بالتمويل غير الأساسي، بما في ذلك إتاحة معلومات حول ما إذا كانت الموارد الأساسية قد دعَّمت التمويل غير الأساسي؛

(ح) استعراض التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين التخطيط الاستراتيجي والإدارة القائمين على أساس النتائج بغية تحسين المساءلة والشفافية، وتحديد التدابير اللازمة لزيادة تحسين أدائها ونتائجها في المدى البعيد؛

(ط) تحليل سبل تطوير خصائص الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والنهج المتبعة فيها والأطر الاستراتيجية والمتعلقة بالبرمجة للاستجابة لمختلف الأوضاع القطرية، استنادا إلى مبدأي تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني، ولبيئة التعاون الإنمائي الدولي الآخذة في التطور؛

(ي) استعراض التقدم المحرز على الصعيد القطري في مجال تحسين تنسيق أنشطة تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ك) إجراء تقييم لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتحديد أمور من جملتها مدى تمشيها مع الأولويات الوطنية، وتركيزها على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وفعالية إجراءاتها، وذلك بالاستفادة من الاستعراض الذي أجرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

١٥ - **يشجع** الأمين العام على أن يستفيد لدى إعداده التقرير المتعلق بالاستعراض الرباعي الشامل للسياسات، استفادة تامة من نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بفعالية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة وكفاءته وجدواه، ومن الاستعراض الشامل للإطار المؤسسي الحالي المتعلق بالتقييم الجاري على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا شاملا عن تحليل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، وتقريرا عن تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وأن يقدم كذلك إلى الجمعية العامة مباشرة، تقريرا يتضمن توصيات بشأن الاستعراض الرباعي الشامل للسياسات.